الأمم المتحدة

A/58/PV.73

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٧٣**
الأربعاء، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٤٨ إلى ١١٧ من جدول الأعمال

الذكرى السنوية الخامسة والخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

منح جوائز حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣

مسائل حقوق الإنسان

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما

الذكرى العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسات التذكارية المخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما، في إطار البنود من ٤٨ إلى ١١٧ (د).

إن اليوم يوم حقوق الإنسان. ومع ذلك، ففي هذا اليوم، الذي نحتفل فيه بأحقيتنا في حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ستقع أحداث لا حصر لها في كل أنحاء العالم تُنتهك فيها حقوق الإنسان.

وفي يوم حقوق الإنسان، سيستمر استهداف المدنيين باعتبارهم مقاتلين في الحروب والصراعات؛ وستبقى أعداد اللاجئين والمشردين بالملايين؛ وسيظل العنف ضد النساء والأطفال شائعا؛ وسيستمر الاتجار بالأشخاص لتشغيلهم في البغاء واسترقاقهم؛ وسيستمر إخضاع البشر للتعذيب والاحتجاز التعسفي؛ وسيظل التعصب الديني أمرا واقعا في حياة الكثيرين؛ وستستمر الأمراض المهلكة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تفتك بالبلدان والمناطق؛ وسيظل التفاوت في النظام الاقتصادي العالمي يُخضع مئات الملايين للفقر والبؤس، خاصة في العالم النامي.

ولكن يجب ألا تعيقنا مشكلات حقوق الإنسان الخطيرة عن الاحتفال، بمناسبة يوم حقوق الإنسان هذا، بالتقدم الذي أحرزناه، لأنه في الواقع يوم ذو أهمية خاصة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-67216 (A)

لشعوب العالم. ففي هذا اليوم من عام ١٩٤٨، حدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقوق كل البشرية وأصبح محور مساعينا من أجل حقوق الإنسان. وقد كان آنذاك، مثلما هو اليوم، رؤية نبيلة وبارقة أمل تدعوان الدول والمجتمعات والأفراد إلى العمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في أن يتمتع الجميع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واستنادا إلى الأساس الراسخ المتمثل في الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي والالتزامات الناشئة عن العهدين المتعلقين بحقوق الإنسان والصكوك الأخرى الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والمؤسسات والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، أحرزنا تقدما هاما في مجال حقوق الإنسان. وحق جميع الشعوب وبني البشر غير القابل للتصرف في كامل نطاق حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحرية، والمساواة، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، وتقرير المصير، والحق في الحكم الديمقراطي، هو اليوم أمر لا يرقى إليه شك. ويجب أن يعلم الذين ينتهكون تلك الحقوق أنه لا يمكنهم أن يتوقعوا فعل ذلك مع الإفلات من العقاب.

وإذا كانت هناك مجموعة أشير إليها بصفة خاصة في يوم حقوق الإنسان هذا فهم أطفالنا – مستقبلنا، وأفضل أمل لنا في عالم تُحترم وتُحمى فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل حقيقي. وحقوق الأطفال محددة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. ويجب أن نلتزم بهذه المعايير لإتاحة فرص الحياة الكريمة لكل طفل، حتى ونحن نشجع بين الأطفال المثل العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإذا أردنا بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان – وأعتقد أنه يجب أن نفعل ذلك – لا بد أن نبدأ بالأطفال. يجب أن يكون تعليم حقوق الإنسان جزءا أساسيا من التعليم الذي نقدمه لأطفالنا. ولكن التعليم والمعرفة عملية تستمر مدى الحياة، مثل العيش معا في سلام. ولذا حان الوقت لإدراج تعليم حقوق الإنسان في مناهج مدارسنا الابتدائية والثانوية، وفي جميع مؤسساتنا التعليمية. وذلك لأننا من خلال تعليم حقوق الإنسان سنزرع الاحترام والتسامح والصداقة وسنعززها، وسنأتي بتحقيق حقوق الإنسان وحمايتها في كل أرجاء العالم.

بيد أننا إذا أردنا أن نفي بالتزاماتنا ونعزز ونحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية يتعين علينا أن نعمل أكثر من ذلك بكثير. ولا بد أن نلتزم بالتمسك بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وننفذ صكوك ومعايير حقوق الإنسان من خلال برلماناتنا، ومحاكمنا ومؤسساتنا الوطنية لحقوق الإنسان.

ومن الأهمية بمكان أن نعمل على نحو حاسم بشأن كامل مجموعة القضايا التي تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوقت الحاضر. وتواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره تحديات تتمثل في استنباط الحلول لصراعات وحروب يبدو أنها عسيرة الحل، وتحدث في أعقاب نشوبها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولا بد أن نكافح من أجل التوصل إلى نظام اقتصادي عالمي أكثر إنصافا، كي يتسنى لنا أن نقضي على الفقر والجوع. ولا بد لنا أن نتعاون لمواجهة الأوبئة الخطيرة، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ولا بد أن نحترس بصفة خاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الفئات الضعيفة، بمن فيها النساء والأطفال.

والمنظمات المثالية والأشخاص المثاليون الذين يتلقون اليوم جائزة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ في ميدان حقوق الإنسان المقدمة بمناسبة الذكري السنوية الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دعاة أقوياء للتعاون

الدولي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولكن الفائزين الستة اليوم، ومن بينهم الفقيد المبجل سيرجيو فييرا دي ميلو، كانوا أكثر بلاء. إنهم أناس عمليون ومدافعون أشداء عن حقوق البشرية، سواء في مجال الإعاقات، أو السلام والأمن أو المساواة بين الرجال والنساء. وينتمون إلى كل أرجاء العالم. وهم يشجعوننا ويلهموننا بأقوالهم وأفعالهم على حد سواء.

ويسرني أن أشيد بالفائزين وأثني عليهم في هذا اليوم لحقوق الإنسان، وهو يوم يتيح لنا فرصة لتجديد التزامنا ببناء عالم في صورة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا بد أن نغتنم هذه الفرصة لتعبئة الضمائر حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتجديد تعهدنا بمكافحة الظلم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، حيثما تحدث، وتعزيز عزمنا على تكثيف التعاون الدولي من أجل إقرار حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي.

ستبدأ الجمعية العامة الآن الاحتفال بمنح جوائز الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٢١٧ (د-٢١) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، تمنح ست جوائز في هذه السنة لأفراد ومنظمات أسهموا إسهاما متميزا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وترد فيما يلي أسماء الأشخاص والمنظمات الفائزين بالجوائز:

السيدة انريكيتا إستيلا بارنس دي كارلوتو (الأرجنتين) وهي رئيسة رابطة بلازا دي مايو غراندمزرس، التي أنشئت في عام ١٩٧٧ استجابة لحالات الاختفاء القسري أو التطوعي لمئات من الأطفال في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في الأرجنتين في عام ١٩٧٦. وفي ذلك الوقت، كان هناك أطفال كثيرون إما من المخطوفين مع والديهم أو ممن ولدوا في مراكز احتجاز سرية لصغار النساء الحوامل. ودأبت السيدو بارنس دي كارلوتو والرابطة، إضافة إلى تحديد ومعرفة أماكن الأطفال المفقودين والمخطوفين وإعادتهم إلى أسرهم الحقيقية، على الدعوة إلى حقوق الأطفال على الصعيدين الوطني والدولي، كي لا تتكرر هذه الانتهاكات البغيضة لحقوق الأطفال.

فريق إدارة مشروع حماية الأسرة (الأردن) وهو يقود مبادرة رائدة ساعدت في إزالة التحريم المفروض على تناول موضوع العنف الأسري وتعزيز المناقشات المفتوحة بشأن قضايا حقوق الإنسان، والمساواة، والقضايا الجنسانية. وهذا الفريق الذي يتألف من سبعة رجال وخمس نساء، يمثلون الحكومة والمنظمات غير الحكومية، على حد سواء، مسؤول عن وضع وتنفيذ المشروع، الذي يتبع نهجا كليا ووقائيا وشاملا حقا لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف الأسري. ووضع الفريق أيضا نموذجا للشراكة فيا يتعلق بالعدالة الاجتماعية لمعالجة العنف الأسري في البلدان الأخرى ويقدم خبرة تعليمية مفيدة للدول في أرجاء العالم.

السيدة شولاميث كونيغ (الولايات المتحدة الأمريكية) وهي المديرة التنفيذية للحركة الشعبية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، التي أسستها هي في عام ١٩٨٨ بهدف إنشاء ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، عملت السيدو كونيغ بلا كلل وبنجاح لإعلان عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ودعمت منذ ذلك الحين العقد من خلال تنظيم حلقات عمل في أكثر من ٦٠ بلدا لتشجيع التفكير النقدي بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان كاستراتيجية للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. واستهلت السيدة

كوينغ مؤخرا مشروعا لمدن حقوق الإنسان، يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسيطور ٣٠ مدينة لحقوق الإنسان ويدرب ٥٠٠ من صغار القادة الاجتماعيين كمعلمين في مجال حقوق الإنسان، ومن ثم يعزز الديمقراطية كنظام أداء لحقوق الإنسان.

شبكة العمل النسائية للسلام في حوض نهر مانو في غرب أفريقيا وهي شبكة تضم منظمات للمرأة من سيراليون، وليبيريا، وغينيا، أنشئت في أيار/مايو ٢٠٠٠ استجابة لحالة الأمن المتدهورة في منطقة غرب أفريقيا. وأدخلت الشبكة نهجا فعالا ومتعدد الأبعاد ومتسقا وإقليميا للمكافحة من أجل حقوق الإنسان، يرمي إلى استعادة السلام وضمان إدراج أصوات النساء في جميع مستويات عملية اتخاذ القرارات. وإضافة إلى المشاريع الشعبية من قبيل تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم، دأبت الشبكة على الدعوة بنشاط على أعلى مستويات الحكومات ونجحت في إعادة رؤساء الدول في بلدانها الثلاثة إلى طاولة المفاوضات في عام ٢٠٠١ وكانت وفدا في محادثات السلام الليبيرية التي أجريت في آب/أغسطس ٢٠٠٣، ووسيطا لها وموقعا عليها.

السيد دينغ بوفانغ، الصين، أسس اتحاد الصين للمعوقين في عام ١٩٨٨ ليدافع عن حقوق المعوقين على الصعيد الدولي، وهو الآن مدير الاتحاد. ولقد أسفرت دعوة السيد دينغ عن تحسن كبير في مستويات معيشة وحالة المعوقين في الصين. وتشمل أهم إنجازاته إنشاء الصندوق الصيني لرعاية المعوقين في عام ١٩٨٤، الذي يقدم مساعدات في الوقت الحاضر لما يزيد على ١٥ مليون من المعوقين ذوي الدخل المنخفض، وسن أول قانون في الصين يرمي إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمعوقين. وعمل السيد دينغ أيضا بنشاط كبير لجذب الانتباه الدولي لحقوق المعوقين، وهو مؤيد قوي لصياغة اتفاقية دولية عن حقوق المعوقين.

ومنحت جائزة خاصة للفقيد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، سيرجيو فييرا دي ميلو (البرازيل)، بعد وفاته. وقد شغل السيد دي ميلو وظائف عليا أخري كثيرة في الأمم المتحدة، بما في ذلك المنصب الذي شغله مؤخرا، وهو منصب الممثل الخاص للأمين العام في العراق. وعمل بلا كلل في خدمة الأمم المتحدة لمدة تزيد على ٣٠ عاما، وقضي نحبه في أثناء أداء عمله في العراق، وتوفي معه ٢١ من زملائه العاملين في الأمم المتحدة، في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وستقبل الجائزة بالنيابة عنه السيدة آني فييرا دي ميلو.

سأقدم الجوائز الآن. وأرجو من الوفود أن تتكرم بتأجيل التصفيق حتى يتم تسليم آخر جائزة.

أدعو السيدة إنريكيتا إستيلا بارنس دي كارلوتو إلى الحضور إلى المنصة.

بناء على طلب الرئيس، اصطحبت السيدة إنريكيتا إستيلا بارنس دي كارلوتو إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الأمم المتحدة أقدم لك هذه الجائزة اعترافا بمساهمتك المتميزة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

والآن أدعو ممثل فريق إدارة مشروع حماية الأسرة إلى الحضور إلى المنصة.

بناء على طلب الرئيس، أصطحب ممثل فريق إدارة مشروع حماية الأسرة إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الأمم المتحدة، أقدم لكم هذه الجائزة اعترافا بمساهماتكم المتميزة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

والآن أدعو السيدة شولاميث كونيغ إلى الحضور إلى المنصة.

بناء على طلب الرئيس، اصطحبت السيدة شولاميث كونيغ إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الأمم المتحدة، أقدم لك هذه الجائزة اعترافا بمساهمتك المتميزة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

والآن أدعو ممثلة شبكة السلام النسائية لنهر مانو في غرب أفريقيا إلى الحضور إلى المنصة.

بناء على طلب الرئيس، اصطحبت ممثلة شبكة السلام النسائية لنهر مانو في غرب أفريقيا إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الأمم المتحدة، أقدم لكم هذه الجائزة اعترافا بمساهماتكم المتميزة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

والآن أدعو السيد دينغ بوفانغ إلى الحضور إلى المنصة.

بناء على طلب الرئيس، أصطحب السيد دينغ بوفانغ إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الأمم المتحدة، أقدم لك هذه الجائزة اعترافا بمساهمتك المتميزة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

والآن أدعو السيدة آني فيرا دي ميلو إلى الحضور إلى المنصة.

بناء على طلب الرئيس، اصطحبت السيدة آني فيرا دي ميلو إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الأمم المتحدة، أقدم لك هذه الجائزة اعترافا بالمساهمات المتميزة لزوجك الفقيد السيد سيرجيو فيرا دي ميلو، في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة الفائزين بجوائز الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣.

أرجو من الممثلين أن يبقوا في مقاعدهم بينما أصطحب متلقي الجوائز.

قبل أن أعطي الكلمة للذين سجلوا أسماءهم في هذا الصباح في قائمة المتكلمين، أود أن أنوه بوجود السيد برتراند رامشاران، المفوض السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، الذي يواصل تقديم خدمات من الطراز الأول، وأتمنى له كل الخير في مواصلة كفاحه لتقديم خدمات المساعدة في هذا الميدان البالغ الصعوبة. وأرجو أن تصفقوا للسيد رامشاران.

ستواصل الجمعية العامة الآن الجلسة التذكارية.

السيد دي ريفرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود بالنيابة عن مجموعة ريو أن أثني علي صديقي الفقيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على إخلاصه وتضحيته للنهوض بالبشرية. ونود أن نهنئ أيضا متلقي الجوائز، التي تمثل اعترافا بالعمل الذي أنجز لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

"يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق". هذه هي المقدمة المنطقية الأساسية المعلنة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الرابعة. وهكذا، إن المساواة بين الناس المبدأ الأساسي الذي تبنى عليه المعاملة الإنسانية لكل فرد من النوع البشري، بغض النظر عن ثقافته، أو عرقه، أو دينه، أو نوع جنسه، أو فكره السياسي. وعزز المؤتمر العالمي الثاني المعني بحقوق الإنسان، المعقود في فيينا، في عام ١٩٩٣، هذه المقدمة المنطقية وذلك المبدأ على الصعيد العالمي.

واستهل تيار إيجابي معياري لحماية هذه الحقوق باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واعتمد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحدد الصكان القانونيان كلاهما، ضمن صكوك أخرى، الطبيعة العالمية التي لا تتجزأ والمترابطة لجميع حقوق الإنسان.

وأدى ذلك التيار الإيجابي المعياري لصالح حقوق الإنسان بالمجتمع الدولي إلى العمل بشأن صكوك معيارية كثيرة معنية بحقوق الإنسان ومتعلقة بمواضيع محددة مثل المرأة والطفل، من بين مواضيع أخرى، تقدم لنا إطارا واسعا للعمل وتجمع معا مبادئ أيضا عالمية ومترابطة.

وعلى نفس المنوال، شاهدنا مؤخرا تقدما كبيرا في هذه الجمعية العامة بصدد الدفاع الفعال عن حقوق الإنسان من خلال العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وبدخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ، وهو الذي تم التسليم فيه بأن عدالة حقوق الإنسان ليس لها حدود وأن من الضروري مكافحة الإفلات من العقوبة وانتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

ويطالب المجتمع الدولي في الوقت الحاضر بوضع صكوك دولية جديدة لتعزيز حقوق الإنسان للمعوقين ولمنع حالات اختفاء الأشخاص قسرا. وفضلا عن ذلك، تم التوصل إلى توافق في الآراء على نطاق واسع بشأن أهمية الرد على التهديدات الجديدة، من قبيل الإرهاب، بتدابير تنسجم مع الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، تعتقد الدول الأعضاء في مجموعة ريو أن حقوق الإنسان مجموعة حقوق عالمية لا تتجزأ ومترابطة وبينها علاقات متبادلة ويتعين معالجتها والتمتع بها بدون تمييز، أو انتقائية أو اعتباطية، وبموضوعية. ونحن نبذل جهدا لنفي بطريقة مستمرة ودائمة وشفافة بتنفيذ الالتزامات الناجمة عن شتى صكوك حقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة. ولذلك، نعلق أهمية كبرى على آليات التعاون بشأن هذه المسألة، لأنها توفر طريقة للتقدم على الأجل الطويل نحو احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها.

وتحقيقا لهذه الغاية، تولي حكومات ومجتمعات مجموعة ريو أهمية كبيرة للديمقراطية كأداة ضرورية لتحقيق الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع الناس وحمايتها وتعزيزها على الصعيد الدولي. ومن الصعب تعزيز وحماية حقوق الإنسان بدون ديمقراطية. وبذلك نخلص إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن أن توجد حقوق للإنسان قابلة للتطبيق بصورة فعالة ولا تتجزأ بدون ديمقراطية.

وتدرك الدول الأعضاء في مجموعة ريو أنه قد أحرز تقدم في القرن العشرين في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالرغم من ذلك، نحن نعلم أيضا أن الطريق لا يزال طويلا في القرن الحادي والعشرين نحو وضع المبادئ الأساسية الكثيرة الواردة في صكوك الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ. وينبغي أن نسير على هذا الطريق الطويل من خلال ممارسة الديمقراطية وتعزيز التعاون الدولي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وبعد انقضاء خمسة وخمسين عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال سكان كثيرون في العالم غير قادرين على ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية. وبالمثل، يعيش نصف عدد سكان الكرة الأرضية بأقل من دولارين في اليوم، ويموت ملايين الأطفال كل يوم بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، وتسود الصراعات المسلحة على

واقع الأمر في بلدان كثيرة، وتتسبب في انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان من السكان المدنيين، ولا سيما من قبل المجموعات المسلحة غير الشرعية. وفي مجتمعات كثيرة، يجري التمييز ضد اللاجئين ولا تحترم حقوقهم وحرياتهم الأساسية. ويعيش أكثر من ١,٢ مليون نسمة في أوضاع محفوفة بالمخاطر وغير ملائمة لحياة البشر، ولا تتوفر لهم إمكانيات الحصول على العناية الطبية أو التعليم. وهذه الحالة غير مقبولة في القرن الحادي والعشرين لمن يلتزمون بتعزيز التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان بدون تمييز.

والحق في التنمية أيضا حق أساسي من حقوق الإنسان للأفراد والشعوب. وقد اعترفت الأمم المتحدة بهذا الحق في إعلانها الصادر عام ١٩٨٧. وبهذا نخلص إلى نتيجة مفادها أنه لن تكون هناك تنمية بدون حقوق الإنسان. وهكذا، إذا أراد الناس أن يحققوا مستوي ذا شأن في التنمية، لا بد أن يكونوا قادرين على التمتع بحقوقهم.

وتفهم مجموعة ريو أن ممارسة الحق في التنمية لا تقتصر على مجرد النمو الاقتصادي، وإنما تنطوي أيضا، بشكل خاص، على تغيير في مستوى معيشة غالبية سكان العالم، وترتبط ارتباطا وثيقا بمجموعة مؤتلفة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتطلب إجراءات تصحيحية داخل الدول وخارجها، بالتعاون من المجتمع الدولي.

لهذه الأسباب، تولي بلدان مجموعة ريو أهمية أساسية للقضاء على الفقر ولتغيير مستوى معيشة الشعوب عن طريق تحقيق الأهداف المتفق عليها لإعلان مؤتمر قمة الألفية، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين ومؤتمري قمة مونتيري وجوهانسبرغ. ولا تعكس مؤتمرات القمة هذه جميعا أقل من توافق آراء الأمم المتحدة الواسع الذي تلتقي فيه السياسات الداخلية للبلدان النامية مع السياسات التعاونية في البلدان المتقدمة النمو، لتحسين مستوى معيشة سكان العالم في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم كفالة حقوق الإنسان.

في الختام، بمناسبة الاحتفال بالذكري السنوية الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكري السنوية العاشرة لإعلان وبرنامج عمل فيينا، تؤكد مجموعة ريو هنا من جديد التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ليس باعتبارها واجبا أخلاقيا فحسب، وإنما كأساس للحرية والعدالة لكل البشر أيضا. وفي هذا السياق، يكون التقدم الاجتماعي والاقتصادي شرطا لا غنى عنه لتحقيق الكرامة للجميع.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء المجموعة الداعية إلى إقامة تجمع الديمقراطيات، المكونة من البرتغال، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، وبلدي شيلي، مالي، المكسيك، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية. وضيوف المجموعة الداعية الخاصون، إيطاليا، وبيرو، ورومانيا، تؤيد هذا البيان أيضا.

أنشئ تجمع الديمقراطيات في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في مؤتمر وزاري في وارسو، ببولندا، حيث التزم أكثر من ١٠٠ بلد في إعلان وارسو بتعزيز المبادئ الديمقراطية. واعتمدت المجموعة، في مؤتمرها الوزاري الثاني، الذي عقد في جمهورية كوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، خطة عمل سول، التي أكدت فيها مجددا، في جملة أمور، التزام أعضائها بتعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان – المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية باعتبارها عناصر أساسية للديمقراطية.

وأكدت المجموعة الداعية، في آخر اجتماعاتها الوزارية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة، تأييد تجمع

الديمقراطيات لمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وأكد الاجتماع الوزاري أيضا ترابط السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وأكد مجددا الالتزام بالتنمية المستمرة للديمقراطية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

واليوم، تشارك البلدان الداعية إلى إقامة تجمع الديمقراطيات في الاحتفال بيوم حقوق الإنسان بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في ١٩٩٣، لإعلان وبرنامج عمل فيينا بشأن حقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة، نذكِّر بالتزام الدول الأعضاء في تجمع الديمقراطيات بالتنفيذ التام لإعلان وبرنامج عمل فيينا. ونؤكد من جديد أيضا ترابط السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. وعلاوة على ذلك، يذكر أعضاء المجموعة الداعية اليوم بالتزام تجمع الديمقراطيات بالتعاون فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالديمقراطية وذلك مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وداخلها.

وفي ذلك السياق، نرحب بقرار الأمين العام بعقد فريق رفيع المستوى، بالإضافة إلى الجهود الأخرى الجارية لإصلاح النظام المتعدد الأطراف. وسنواصل التعاون مع كل الدول الملتزمة بتعزيز الديمقراطية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، تعلن تأييدها لهذا البيان.

أولا، أود أن أعرب عن أخلص تهانينا للأفراد والمنظمات الذين تلقوا اليوم جائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. إنهم، بشجاعتهم، وتفانيهم والتزامهم، يمثلون بشرف عمل عناصر فاعلة لا حصر لها في التقدم بقضية حقوق الإنسان في بلدانهم وعلى الصعيد الدولي. وأود، بوجه خاص، أن أعرب عن تحية إجلالٍ خالصة، مرة أخرى، لذكرى الراحل المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي كان تفانيه مضرب مثل لنا جميعا.

إن مناسبتي الذكرى الهامتين اللتين نحتفل بهما اليوم تمثلان، أكثر من أي وقت مضى، مناسبة للتفكر في إنجازاتنا في مجال حقوق الإنسان، ولنؤكد من جديد التزامنا بهدف إعمال حقوق الإنسان للجميع، وذلك، بشكل جزئي، بعلاج أوجه قصورنا.

خلال السنين الخمس والخمسين الماضية، أحرزت الإنسانية تقدما غير عادي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بفضل القوة الخلاقة التي ولَّدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي هو – دون شك – من أهم الوثائق تأثيرا في التاريخ. لقد كان الإعلان ثمرة تفكر كثير بشأن الحقوق التي يستحقها كل فرد على هذا الكوكب – لا لشيء إلا لكونه إنسانا – وبشأن واجبات كل منا تجاه الآخر. إنه وثيقة هامة مليئة بالمثالية. ولكن أيضا بالتصميم على التعلم من دروس الماضي وعلى عدم تكرار نفس الأخطاء. والأكثر أهمية، أنه وضع حقوق الإنسان في قلب إطار المبادئ والالتزامات التي تشكل العلاقات داخل المجتمع الدولي.

وحقا، إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد حفز على القيام بنشاط تشريعي واسع على الصعيدين الوطني والدولي على السواء أسفر عن نظام مؤسسي قانوني معقد من الهيئات، والاتفاقيات والصكوك الدولية ذات القيم القانونية المختلفة. وأنشئت أيضا آليات إجرائية ومؤسسية جديدة، تتضمن محاكم دولية ووطنية. وفي هذا الخصوص، يود الاتحاد الأوروبي أن يبرز أهمية ما جرى مؤخرا من انتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية ومدعيها العام، كخطوة أخرى نحو القضاء على الإفلات من العقاب، وإعطاء مضمون وفعالية للحقوق الواردة في الإعلان.

وأدت تلك العملية إلى إنجازات كبيرة: أصبح عدد الناس الذين يتمتعون بالحرية والديمقراطية أكثر منه في أي وقت مضى في التاريخ. وعلى الصعيدين الوطني والدولي، حدثت زيادة في المؤسسات التي تعمل لتعزيز وكفالة حقوق الإنسان.

وفي ذلك السياق، وفيما يتصل باحتفال اليوم، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد أهمية دور المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا أيضا قوة مبادئ باريس وصلاحيتها المستمرة كإطار لتوجيه عمل تلك المؤسسات، وفي الوقت نفسه لكفالة استقلالها. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في كل منطقة من العالم وجهودها لتحقيق الامتثال التام لمبادئ باريس. ونحن نقدر أيضا أن عددا متزايدا من الناس أصبح في السنوات الأخيرة يعلم بوجود تلك المبادئ. وهذا الظهور يدعم عمل المؤسسات الوطنية ويسهم في تعزيز فعالية كل حقوق الإنسان.

من أهم الإنجازات في ميدان حقوق الإنسان خلال الخمس والخمسين سنة الماضية إضفاء الطابع الشرعي على مفهوم عالمية حقوق الإنسان – المدنية والسياسية، وأيضا الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية – وعدم قابليتها للتجزئة. وذلك المبدأ، الذي أعاد تأكيده ووسع مفهومة المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣، والذي اعتُمد بتوافق الآراء، ألزم المجتمع الدولي بمعاملة حقوق الإنسان ”على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز“ (A/CONF.157/23، الفقرة ٥). وما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا من أن ”جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة“ (المرجع السابق)، أكد من جديد كل الجهود الرامية إلى تعزيز مجموعة صكوك حقوق الإنسان المبنية على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواصلة تنفيذها.

وبالإضافة إلى هذا، فإن الاعتراف الوارد في إعلان فيينا بالترابط بين الديمقراطية، والتنمية وحقوق الإنسان، يهيئ الساحة للتعاون فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والوكالات الوطنية على تعزيز كل حقوق الإنسان. وفي هذا الخصوص، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا تأييده لجهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام، بما فيها إدماج حقوق الإنسان في كل سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وبالفعل، تشكل حقوق الإنسان بُعدا بالغ الأهمية في مختلف المسائل – المعونة الإنسانية، ومنع نشوب الصراعات وحلها، والتنمية. والاعتراف بتلك الحقيقة إنما يؤدي إلى تحسين فعالية أسرة الأمم المتحدة في مجموعها.

وفي هذا الصدد، اضطلع إعلان وبرنامج عمل فيينا بدور حاسم في الاعتراف بالضرورة المستمرة لأن تواكب آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتطلبات المتغيرة دائما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وذلك يشمل تعزيز واتساق قدرتها على المراقبة.

وكان من الخطوات الحاسمة في ذلك الاتجاه التوصية بإنشاء منصب مفوض سامٍ لحقوق الإنسان. ويود الاتحاد الأوروبي أن يذكِّر بالعمل القيِّم الذي قام به السيد خوسيه أيالا - لاسو، والسيدة ماري روبنسون والسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الذين عملوا خلال فتراتهم برؤية وقيادة عظيمتين. ونقدِّر أيضا التواجد الميداني لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ونشجع المكتب، والصناديق والبرامج الموجودة حول العالم على زيادة تعاونها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا نشطا عمل المكتب ويدعو إلى دعم موارده، وبخاصة دعم هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي أيضا إلى تعيين مفوض سامٍ جديد.

ورغم تلك الإنجازات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فنحن جميعا ندرك أن انتهاكات حقوق الإنسان تقع في كل مكان. وفي هذه اللحظة، هناك أناس في كثير من بقاع العالم يُحرمون ظلما من حرياتهم؛ وأفراد يعذبون، ومدافعون عن حقوق الإنسان تُسكت أصواتهم ويُسجنون ويُقتلون؛ ونساء تُساء معاملتهن؛ وأطفال يُستغلون، ويُتجر بهم أو يرسلون إلى الحروب؛ وملايين من اللاجئين والمشردين لا يمكنهم العودة إلى ديارهم؛ وأقليات تستبعد، إن لم تكن تعامل معاملة سيئة وكبار في السن يُتجاهلون. وما دامت تلك الإهانات للإنسانية باقية، يمكن أن نشعر بالرضا إزاء التقدم المحرز. إن ما نحن بحاجة إليه هو، أولا وقبل كل شيء، الإصرار، والشجاعة، والقدرة على كفالة الاحترام للمجموعة القائمة من الالتزامات المحددة في صكوك حقوق الإنسان.

واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية العامة الالتزام الحازم من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والدول المنضمة والبلدان المرشحة والبلدان المرشحة المحتملة. إننا نمثل هنا مجموعة مكونة من ٣٣ بلدا، والتزاما حازما بكفالة احترام حقوق الإنسان. ونتوقع من الدول الأخرى أن تحذو نفس الحذو.

إن واجب احترام حقوق الإنسان غير مشروط. فحقوق الإنسان تخص كل شخص، بصرف النظر عما يكون قد فعله، وبصرف النظر عن الجريمة التي ارتكبها أو يُعتقد أنه ارتكبها. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي لجهود مكافحة أعمال الإرهاب أن تحترم حقوق الإنسان، والحريات الأساسية والقانون الإنساني، وأنه ينبغي القيام بمكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، على النحو المحدد في الصكوك ذات الصلة.

إن الاتحاد الأوروبي قائم على مبادئ وقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي توجه سياساته الداخلية وعلاقاته الخارجية، على حد سواء. وفي ضوء هذا، نؤكد مجددا التزامنا بتقوية النظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وسنواصل السعي إلى الحوار مع البلدان الأخرى بشأن مسائل حقوق الإنسان، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار المنظمات الدولية. وسنواصل دعم الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في جهودها المبذولة في مجال حقوق الإنسان.

إن العاشر من كانون الأول/ديسمبر يمثل ذروة لاحتفالات سنوية عديدة تذكِّرنا بالوعود التي قُطعت أصلا في الإعلان العالمي وتعززت بعد ذلك في إعلان وبرنامج عمل فيينا - وهي وعود لا تزال باقية دون تحقيق. والاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقادا قويا بأن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور أساسي في هذا الشأن، كمحفل للحوار ولزيادة تحسين المعايير الدولية، والرقابة على أداء الدول الأعضاء فيما يتعلق بحقوق

الإنسان؛ وتقديم المساعدة للبلدان على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

أخيرا، أود أن أقول إنه لكي تُحترم حقوق الإنسان، لا بد أن تكون لثقافة حقوق الإنسان جذور عميقة في أنحاء العالم. والتوعية، وبخاصة التوعية بحقوق الإنسان، مسألة بالغة الأهمية. والعالم الذي يعرف فيه كل شخص حقوقه، ويُساءل فيه الأفراد والحكومات عن أعمالهم، عالم تتحسن فيه الفرص كثيرا لسيادة حقوق الإنسان. فلنواصل العمل، بتماسك وثبات نحو تحقيق ذلك الهدف.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): باعتباري ممثلا للبلد الذي استضاف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣، يشرفني جدا بشكل خاص أن أتكلم اليوم عن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. ومن نافلة القول إن أي وفد يؤيد تأييدا تاما بيان ممثل إيطاليا، السفير مارسيلو سباتافورا، الذي تكلم ببلاغة تامة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

فلنتذكر اليوم أن إعلان وبرنامج عمل فيينا، المعتمد منذ عشر سنوات، حدد رؤية للعمل العالمي من أجل حقوق الإنسان. وهو، باعترافه بمبادئ العالمية، وعدم القابلية للتجزئة، والترابط والتشابك، كان بداية عصر جديد من التعاون الدولي، والإقليمي والوطني الرامي إلى تعزيز تنفيذ مجموعة صكوك حقوق الإنسان التي بنيت على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن دواعي فخرنا، فعلا، أن النمسا استضافت ذلك المؤتمر الهام.

ولم تنقص صلاحية إعلان وبرنامج عمل فيينا وصلتهما الوثيقة بالموضوع. ونحن نشعر بالامتنان لأن الجمعية العامة قررت في العام الماضي تكريس جلسة اليوم العامة أيضا للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان وبرنامج عمل فيينا. ودعت الجمعية، في مقررها، الدول الأعضاء إلى الإسهام بشكل محدد في هذه المناسبة.

وفي هذا السياق، أود أن أبلغكم بنتائج الندوة الدولية عن دور القضاة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي عقدت في فيينا يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. نظمت الندوة بمبادرة من وزيرة الخارجية النمساوية، السيدة بنيتا فريرو - والدنر، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ورأس الندوة نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد برتراند رمشران، وحضرها ممثلون حكوميون رفيعو المستوى وممثلون لمنظمات غير حكومية، مع قضاة وخبراء بارزين.

واعتمدت الندوة ''إعلان فيينا عن دور القضاة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية''، الذي يحتوي على توصيات محددة للحكومات، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وأيضا على مقترحات محددة فيما يتعلق بحالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع. ونشر إعلان فيينا بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/58/618-S/2003/1145).

وخلص المشاركون في الندوة إلى أن التدريب أداة هامة لمساعدة القضاة على الوفاء بدورهم كمدافعين عن حقوق الإنسان. يجب أن نكفل لجميع أعضاء السلطة القضائية أن يتلقوا تدريبا شاملا مستمرا بشأن معايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والقانون الإنساني، بما في ذلك التدريب المتخصص بشأن المنظور الجنساني وحقوق الأطفال. ومن الضروري أن نكفل أيضا عملية شفافة مستقلة، تقوم على معايير موضوعية لاختيار وترقية القضاة على كل المستويات دون تمييز من أي نوع، وأن نضمن الموارد الكافية للسلطة القضائية لممارسة وظائفها بأسلوب

مهني محايد. ومن التوصيات الجديدة التي صدرت عن الندوة إنشاء قاعدتي بيانات دوليتين ملائمتين وموحدتين: تحتوي إحداهما على مجموعة السوابق القضائية وأحكام المحاكم المتعلقة بحقوق الإنسان، وتستهدف الأخرى تيسير تبادل المعلومات بشأن المشاريع والإجراءات المحددة المتخذة في ميدان حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أود أن أذكِّر بأن إعلان وبرنامج عمل فيينا قد ذكر بوضوح أن،

"وجود قضاء مستقل ومهنة قانونية مستقلة بما يتمشى تماما مع المعايير الواجبة التطبيق والواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، [أمر] أساسي بالنسبة إلى الإعمال التام وغير التمييزي لحقوق الإنسان، وأمر لا غنى عنه لعمليتي الديمقراطية والتنمية المستدامة". (A/CONF.157/23، الفقرة ٢٧)

إن القضاة هم العناصر الفاعلة في الخط الأمامي في حماية حقوق الإنسان. وفي الواقع أنه كلما زادت حالة حقوق الإنسان خطورة في بلد ما، كان القضاة أكثر تعرضا للخطر. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الكامل للقضاة حتى يمكنهم أن يحافظوا على أمانتهم، وحيادهم واستقلالهم.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشارككم والمتكلمين السابقين في تهنئة الفائزين بجوائز حقوق الإنسان هذا العام. وهم جميعا، من مدافع عن المفقودين، وحام للمعاقين، ومعلم في مجال حقوق الإنسان، وفريق للحماية من جرائم الشرف، وشبكة عمل نسائية لبناء السلام – قد عملوا بجد على تعزيز مختلف حقوق الإنسان، وساعدوا، معا، على حماية حقوق الإنسان العالمية.

ومن المحزن للغاية، حقا، أن نكرم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بمنحه جائزة خاصة بعد وفاته، بدلا من الترحيب بسيرجيو هنا، في هذه القاعة، حيا مليئا بالطاقة والتفاؤل، كما عرفناه جميعنا جيدا. وبإحيائنا ذكرى سيرجيو فييرا دي ميلو، نتذكر أيضا مئات الآلاف الآخرين من المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك الملايين الذين كانوا ضحايا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويشهد التاريخ بأن بعض أكثر دروس التاريخ شجاعة لا تظهر إلا بعد أكبر المآسي.

لقد تشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عالم خربته أهوال الحكم الاستبدادي والفاشية، والمحرقة والمجاعة الكبرى.

وقد أحيينا مؤخرا، هنا في الأمم المتحدة، وفي أنحاء العالم، الذكرى المحزنة للمجاعة الكبرى في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ في أوكرانيا، وهي واحدة من أقسى المآسي في تاريخ بلدي بل، في اعتقادي، في تاريخ البشرية. قبل اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بخمسة عشر عاما فقط قتل النظام السوفياتي الاستبدادي ما بين ٧ إلى ١٠ ملايين أوكراني، وهو رقم يمكن مقارنته بسكان بلد أوروبي متوسط الحجم اليوم.

وكانت المجاعة الكبرى التي اجتاحت أوكرانيا في ١٩٣٢-١٩٣٣ نتيجة لسياسة جوزيف ستالين المتمثلة في نظام العمل الجماعي القسري. وصاحبت هذه المجاعة المروعة حملة تطهير مدمرة على المثقفين الأوكرانيين، والزعماء الدينيين والسياسيين. وكسرت عزيمة الفلاحين على مقاومة نظام العمل الجماعي، وتركت أوكرانيا معطوبة سياسيا، واجتماعيا، ونفسيا. وللأسف، لم يستجب العالم لمأساتنا في عام ١٩٣٢. وصدق المجتمع الدولي دعاية الاتحاد السوفياتي

الخبيثة، الذي كان يبيع الخبز في الخارج بينما كانت المجاعة تقتل في أوكرانيا ١٧ فردا كل دقيقة.

وكان ثمن إنكار تلك الجريمة باهظا للغاية. وعندما أصبح واضحا أن ستالين أفلت من العقاب على تلك الإبادة الجماعية الكبرى في أوكرانيا، شعر هتلر بأنه حر في أن يبدأ المحرقة. وخلال فترة طويلة من الزمن، أخفى النظام الاستبدادي أعماله المروعة في ظلال الستار الحديدي.

وأود أن أسترعي انتباه المندوبين إلى أن العالم بدأ اليوم فقط، بعد ٧٠ عاما، يعرف الحقيقة عن المجاعة الكبرى في أوكرانيا. وفي هذا العام صدر البيان المشترك بشأن الذكرى السنوية السبعين للمجاعة الكبرى، الذي وقّعه حتى الآن ٣٦ وفدا وأيدته ٢٧ دولة عضوا أخرى بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة (A/C.3/58/9).

وفي ذلك الإعلان، وللمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة تم الاعتراف رسميا بالمجاعة الكبرى كمأساة وطنية للشعب الأوكراني، سببتها الأعمال والسياسات القاسية التي ارتكبها النظام الاستبدادي. وأعرب ممثلو الدول من مختلف أرجاء العالم عن الأسى لضحايا المجاعة الكبرى، وشجبوا الأعمال والسياسات التي سببت المجاعة الكبرى وموت الملايين من الناس. ومن فوق هذه المنصة، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي وقّعت على البيان المشترك وعبرت عن دعمها وتضامنها.

ونحن في أوكرانيا ممتنون أيضا لمجالس الشيوخ في الأرجنتين وأستراليا وكندا، ومجلس النواب في الولايات المتحدة وبرلمان هنغاريا، على اعتمادها هذا العام وثائقها الخاصة بشأن ''المجاعة الكبرى''. وبعضها أشار بوضوح إلى أن مذبحة هولودومور كانت أحد الأمثلة على أبشع جرائم الإبادة الجماعية التي شهدها تاريخ البشرية.

ومما نجد فيه مدلولا رمزيا أن اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سبقه إقرار الجمعية العامة، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. إن قضية الإبادة الجماعية، فضلا عن كونها مشكلة إنسانية شديدة القسوة، أصبحت اختبارا لمدى كفاءة المجتمع الدولي في كفالة الحماية للبشر.

والتاريخ يذكرنا بأن حقوق الإنسان تشكل عناصر متكاملة في ضمان كرامة الإنسان، وفي تعزيز السلام والأمن والتنمية الاقتصادية المستدامة والمساواة الاجتماعية. فبدون الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان، لا يمكننا أن نتقدم إلى الأمام كأسرة عالمية. وهنا تكمن أهمية أن نتذكر، وكما جاء في الفقرة ٥ من إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣ بشأن حقوق الإنسان، أن ''جميع حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة''.

ولكننا عندما نقيِّم ما تم إنجازه، لا يمكننا أن نجزم بأن الفجوة بين الطموحات والإنجازات الحقيقية قد التأمت. فمن دواعي الأسف أن عالمنا ما زال مكانا لا ينقطع فيه العنف ضد المجموعات القومية والعرقية والعنصرية والدينية، ويُقتلع فيه الملايين من ديارهم، وتعتقل فيه أعداد لا تعد ولا تحصى من البشر تعسفا أو يسجنون بلا محاكمة. ومن المحزن أننا نعيش على كوكب ما زالت تتواصل فيه ممارسة التعذيب واستغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسيا، وتحرم المرأة فيه من حقوقها الأساسية.

وكانت مهمة الأمم المتحدة دوما أن توفر محفلا للثقافات المتنوعة وأن تلتمس في الوقت ذاته قاسما مشتركا يكشف عن إنسانيتنا المشتركة. ومسؤوليتنا الآن هي أن نعزز تمسك المجتمع الدولي بمبادئ عالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، وأن نترجمها إلى واقع.

وأخيرا، أود أن أذكِّر بكلمات السيدة إليانور روزفلت التي شاركت في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ فهي في اعتقادي تشكل الأساس لعملنا اليومي، وأقتبس:

> ”وعلى كل، فأين تبدأ حقوق الإنسان العالمية؟ في أماكن صغيرة، وقريبة من البيت – قريبة وصغيرة إلى حد أنه لا يمكن مشاهدتها على أية خرائط للعالم. ولكنها في حد ذاتها عالم الإنسان الفرد؛ والحي الذي يعيش فيه؛ والمدرسة أو الكلية التي يذهب إليها؛ والمصنع أو المزرعة أو المكتب الذي يعمل فيه. فتلك هي الأماكن التي يلتمس فيها كل رجل وكل امرأة وكل طفل العدالة المتساوية والفرص المتساوية والكرامة المتساوية بلا تمييز. وما لم يكن لهذه الحقوق مغزى هناك، فلن يكون لها مغزى يُذكر في أي مكان آخر“.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور وفد بلادي أن يشارك في المناقشة التي تجريها هذه الجلسة العامة في الاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا.

في البداية، نود أن نشيد بذكرى مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لحقوق الإنسان، المغفور له سيرجيو فييرا دي ميلو.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن أن حقوق الإنسان هي حقوق متأصلة في الإنسان وأنها عالمية. وأن عالميتها تفترض سلفا أن يسود الإخاء العالمي بين البشر. ويحدد الإعلان معيارا مشتركا للإنجاز لجميع الشعوب والأمم. وهو يرسي أعلى المعايير بتأكيده أن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق.

وكانت الهند، بوصفها بلدا حديث العهد بالاستقلال، ضمن البلدان النامية القليلة التي شاركت بنشاط في صياغة الإعلان العالمي. وكانت السيدة هانسا مهتا، وهي باحثة اجتماعية وتلميذة من تلاميذ المهاتما غاندي، من أكبر المساهمين في صياغة الإعلان، وبخاصة في المجالات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ثم استخدم الإعلان العالمي فيما بعد كمعيار في صياغة الفصول الخاصة بالحقوق الأساسية في دستور الهند.

والمناقشة الحالية تتيح لنا فرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، ومدى الارتقاء إلى مستوى المثل العليا الواردة في الإعلان العالمي الذي تطور إلى قانون دولي من خلال إبرام العهدين الرئيسيين، وإقامة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ومختلف الإعلانات والاتفاقيات التي اعتمدت على مدى العقود الخمسة الماضية كانت دليلا على ارتفاع المستوى المعياري للعناصر المحددة في الإعلان العالمي. وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ختام المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا سنة ١٩٩٣، كان إيذانا بتطوير الإعلان العالمي بطريقة برنامجية وعملية المنحى. ومن جوانب كثيرة كان إعلان وبرنامج عمل فيينا تعبيرا عن أوسع توافق سياسي في الآراء حققه المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان بعد اعتماد الإعلان العالمي.

والإقرار في إعلان فيينا بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية قيم مترابطة ويعزز بعضها بعضا، يوفر الأساس لمفهوم شامل وحقيقي لحقوق الإنسان. والغرض من التنمية بجميع جوانبها هو أن ننهض بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للفرد، أو حسب تعبير الميثاق ”أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“. والتنمية في غياب

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان لا يمكن أن تدوم ولا أن تكون مستدامة.

والمادة ٢٢ من الإعلان العالمي تشير إلى ''المجهود الوطني والتعاون الدولي'' حتى يتمتع كل فرد ''بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولنماء شخصيته في حرية''. ونرى أن هذا هو المجال الذي يحتاج فيه الإعلان إلى التنفيذ أكثر من غيره، والذي تكمن فيه أعظم التحديات. ولعله يكون من المفيد أن نحلل السبب في هذا القصور. وقد تكون الحلول النظرية أسهل وأقل تكلفة من التنفيذ العملي. وإضفاء الطابع العالمي على الحد الأدنى من الكرامة الاقتصادية هو وحده الذي يمكن أن يوفر الأساس لأي رؤية مشتركة لحقوق الإنسان العالمية. فسيكون من الصعب بلوغ احترام حقوق الإنسان على المستوى العالمي بين مجتمعات تفاضل بينها تفاوتات الوفرة والعوز، والفائض والبؤس.

وكانت الدعوة إلى حقوق الإنسان ترتكز دائما على اعتماد مفرط على جانبي التعزيز والحماية، بدلا من الجانب المتعلق بالتمتع الفعلي بهذه الحقوق. وكان هناك ميل نحو الإصرار على أن كل ما نحتاجه هو وضع إطار من القوانين. وكان ذلك يعني، على الصعيد الدولي، وجود مجموعة متزايدة باستمرار من الاتفاقيات والبروتوكولات وغير ذلك من الصكوك القانونية. ولكن هذا النهج، للأسف، لا يعالج مسألة الكيفية التي يمكن بها للأفراد أن يكتسبوا حقوق الإنسان الأساسية ويتمتعوا بها. كما أنه يمايز بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، واضعا الأولى في مرتبة أعلى من الأخرى.

وثمة تحد آخر يواجهنا اليوم يتمثل في الحاجة إلى الابتعاد عن الانتقائية وازدواجية المعايير والنهج الجزئية. ولا بد لنا من أن ننخرط في تقييم أمين، يقوم على النقد الذاتي، لما إذا كان المجتمع الدولي قد تمكن من تحقيق تحسن فعلي في حقوق الإنسان باتباع نهج يقوم على تقديم تقارير الأداء أو نظام رصد يقوم على التقحم والتدخل. فهل أُقنعت البلدان بتحسين سجلها الخاص بحقوق الإنسان لمجرد أنه قد اتخذت ضدها في لجنة حقوق الإنسان أو في الجمعية العامة سنة بعد أخرى قرارات كثيراً ما تستند إلى اعتبارات سياسية أو لا صلة لها بحقوق الإنسان؟ من جهة أخرى، ألن يكون للنهج القائم على الحوار والتشاور والتعاون فرصة أفضل للنجاح، إذا كنا سنحكم على النجاح على أساس حدوث تحسن فعلي فيما يتعلق بتمتع شعب ما بحقوق الإنسان؟ نحن مقتنعون بصحة النهج الأخير من حيث الأساس.

وفي هذا السياق، تشدد الهند على الأهمية التي ينبغي أن تعطى لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. ويمكن لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقوم بدور داعم كبير في هذا المجال. كما أن برامج التعاون التقني لهذا المكتب يمكن أن تغطي طائفة واسعة من الأنشطة، تتراوح بين المساعدة على الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتعديل التشريعات الوطنية، ووضع إطار للتنظيمات والآليات الإدارية لذلك الغرض. ويمكن أيضا تقديم المساعدة لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. والدول النامية الأعضاء التي أقامت مثل هذه المؤسسات وفقا لمبادئ باريس يمكنها أن تقدم المساعدة التقنية للبلدان النامية الأخرى الراغبة في إنشاء مؤسساتها الوطنية.

إن إعلان فيينا يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز التعاون لمنع ومكافحة الإرهاب الذي يهدف إلى تدمير حقوق الإنسان، والحريات الأساسية والديمقراطية ويهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها ويزعزع

استقرار الحكومات الشرعية. ولسوء الطالع، فإن فهم الصلة العامة بين التصدي للإرهاب وتعزيز حقوق الإنسان ما زال يكتنفه الشك والالتباس.

ويشكل الإرهاب، على أقل تقدير، انتهاكا للمادة ٣، بشأن الحق في الحياة، والمادة ١٩، بشأن حرية الرأي والتعبير، والمادتين ٢٩ و ٣٠، بشأن واجبات الأفراد وحقوق الآخرين، من إعلان فيينا لحقوق الإنسان. كما أنه يناهض مبدأ التحرر من الخوف. وكتعبير عنيف عن التطرف، يمثل الإرهاب إنكاراً لكل قيمة تحررية تدعم مفهوم حقوق الإنسان. إنه تعد على حقوق الآخرين كما أنه ينكر على ضحاياه حقوق الإنسان. والاستجابة الانتقائية للإرهاب تشكل في حد ذاتها تحديا لعالمية حقوق الإنسان.

وفي هذه الجلسة، نرى أن من المهم أيضاً التشديد على الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويمكن للمنظمات الوطنية غير الحكومية أن تقوم بدور حاسم في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها داخل بلد ما. فهي، بالإضافة إلى وسائط الإعلام اليقظة، تؤدي وظائف مراقبة قيِّمة.

ولا مراء في أن منظومة الأمم المتحدة تحتل مكانة هامة في إعلان وبرنامج عمل فيينا. وفضلا عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي يقوم بدور ناجح جداً، ثمة عناصر أخرى في منظومة الأمم المتحدة يمكنها، وينبغي لها، أن تسهم في التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. ومرة أخرى، نشدد على أن من المهم ضمان ألا تبدو الأمم المتحدة وهي تروج لمفهوم جزئي لحقوق الإنسان، أي أن تروج لمفهوم يصاغ بصورة صرفة على أساس الحقوق المدنية والسياسية.

فلنكرس أنفسنا مرة أخرى في هذه المناسبة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. ولنجدد التزامنا أيضا بالارتقاء إلى مستوى مُثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد أويوغي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يسعد وفدي أن يأخذ الكلمة في هذه المناسبة الجليلة التي نحتفل فيها بالذكرى الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا. ونود بداية أن نتقدم بالتهنئة إلى جميع الفائزين الستة بجوائز حقوق الإنسان التي قدمت صباح هذا اليوم. إن تكريس أنفسهم لقضية حقوق الإنسان ينبغي أن يكون مصدر إلهام لنا جميعا.

ووفدي يولي أهمية كبرى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فهذه الوثيقة الهامة تشكل المثال المشترك الذي ينبغي أن تحققه الشعوب والأمم كافة. والإعلان مصدر إلهام ما فتئ يشكل أساسا للأمم المتحدة في تحديد المعايير، وهو ما تشهد به الصكوك الدولية الحالية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويؤمن وفدي إيمانا راسخا بأن هذه الحقوق والحريات الأساسية يجب تعزيزها وحمايتها في كل جزء من العالم من جانب المجتمع الدولي، باعتبارها مسؤولية جماعية للحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني، بل ولأفراد المجتمع كافة.

إن اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا يمثل علامة هامة في تطور المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينطلق هذا الإعلان من المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويدعو إلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، واحترام مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، والسلام

والديمقراطية والعدالة والمساواة وسيادة القانون. كما يؤكد من جديد الحق في التنمية ويدعو، في جملة أمور، إلى تحسين مستويات المعيشة وإلى التضامن.

أما فيما يتعلق بتطبيق إعلان وبرنامج عمل فيينا، فتجدر الإشارة إلى أنه قد اعتُرف على نطاق واسع على مر السنين بالحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لحقوق الإنسان بالنسبة للمرأة والفتاة. وفي كل جزء من العالم تقريباً، أصدرت الدول تشريعات واعتمدت سياسات وبرامج للنهوض بمركز المرأة وحظر التمييز والعنف ضدها.

وفي هذا السياق بوجه خاص، فإن كينيا بصدد إنشاء لجنة وطنية تُعنى بالمسائل الجنسانية والتنمية، لتتولى تنسيق وتيسير إدماج المنظور الجنساني في التنمية الوطنية، من خلال عدة أمور، من بينها البدء بإصلاحات قانونية ووضع سياسات وبرامج للنهوض بالمساواة بين الجنسين. وعليه، فإن قانون المساواة الكيني لعام ٢٠٠٢، قد تمت صياغته وسيطرح للمناقشة في البرلمان في الوقت المناسب. وما إن يُعتمد، سيتم بموجبه استعراض القوانين والسياسات بغية تعزيز المساواة والفرص بين الأشخاص ذوي المراكز المختلفة، وإنشاء هيئة لتلقي دعاوى التمييز والتحقيق فيها وتسويتها، وسيعمل بوجه عام على إزالة جميع أشكال التمييز.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، يسعد وفدي أن يلاحظ أنه أُحرز تقدم لا بأس به في بعض مجالات برنامج العمل. ولدى تقييم تطبيق هذا الإعلان، يتبادر إلى الذهن إنجاز هام جدا: ألا وهو الارتقاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مصاف الحقوق المدنية والسياسية. ويؤكد إعلان وبرنامج عمل فيينا أن ”جميع حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومترابطة ومتشابكة“ (A/CONF.157/23، الفقرة ٥). ويؤكد أن جميع حقوق الإنسان يجب أن تُعامل بطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز. وبينما لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لكي نضع مجموعتي الحقوق على قدم المساواة عمليا، شهدت السنوات العشر الماضية زيادة كبيرة في أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يؤكد إعلان وبرنامج عمل فيينا أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية ويؤكد مجددا أن الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من الحقوق الأساسية للإنسان. وللأسف، لم يحرز تقدم يذكر فيما يتعلق بذلك الحق. وقد ابتلي الفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع للجنة حقوق الإنسان بالجدل والتسييس والاستقطاب. وكانت نتيجة ذلك، لسوء الطالع، أن أصبح القرار التقليدي بشأن حقوق الإنسان خاضعا للتصويت في لجنة حقوق الإنسان وهذه الجمعية، وبالتالي ليس هناك اتفاق بشأن المضي قدما في تنفيذ ذلك الحق. ولذلك نحث جميع أعضاء الفريق العامل على التفاوض بنية حسنة وعلى نحو جدي وصريح وودي. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نتوقع من الفريق العامل تنفيذ ولايته والإسهام في تنفيذ الحق في التنمية. ونود أيضا أن نحث الفريق العامل على إيلاء اهتمام جدي لصياغة صك دولي بشأن الحق في التنمية.

ويتطلب تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا من الدول أن تتخذ خطوات ملموسة في مجالات متعددة، ولا سيما في المجالات التي تتعلق بالفئات الضعيفة. وفي كينيا، أولينا اهتماما خاصا لرفاهة الأطفال، ولا سيما الإناث، بتركيز خاص على التعليم والصحة. وقد اعتمدت الحكومة الجديدة في كينيا التعليم المجاني ونفذته في جميع المدارس الابتدائية، بداية من هذه السنة. ونتيجة لذلك، حدثت طفرة هائلة في عدد الأطفال المسجلين في المدارس

ولا محالة أن ذلك البرنامج استنزف الموارد المتوافرة للحكومة، ولكننا نؤمن إيمانا راسخا بأن مزاياه ستفوق بكثير التكاليف المتعلقة به.

وفيما يتعلق بالصحة، تشرع الحكومة في إجراء إصلاحات شاملة لرعاية الصحية بغية توفير رعاية صحية يسيرة التكلفة ويمكن للجميع الحصول عليها. ومن المتوخى أن يتحقق ذلك من خلال نظام تأمين صحي وطني يغطي الخدمات المقدمة للمرضى في المستشفيات وخارج المستشفيات على السواء. ونتيجة لذلك، شهد قطاع الصحة زيادة في المخصصات في الميزانية لسنة المالية الحالية.

شهد العقدان الماضيان اعتناق مجموعة كبيرة من البلدان للديمقراطية وحكم القانون، الأمر الذي كفل مشاركة أوسع من جميع أعضاء المجتمع، وخاصة النساء، في صنع القرار على جميع الصُعد. وكينيا ليست استثناء في ذلك، إذ انتخبت حكومة جديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، استلمت مقاليد السلطة في انتقال سلمي وديمقراطي. ومنذ ذلك الحين، بدأت الحكومة، ضمن أمور أخرى، في تنفيذ برنامج سياسي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز الديمقراطية وحكم القانون والإسراع بمكافحة الفساد. وشرعت كينيا حكومة وشعبا في عملية إصلاح دستورية تشاورية شاملة وديناميية مصممة لتعزيز كرامة كل مواطن. وتسعى تلك العملية، التي وصلت بالفعل إلى مرحلة متقدمة، إلى تعزيز ميثاق حقوق الإنسان لكي يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية يشارك فيها الجميع ولا سيما أصحاب المصلحة.

وتقر كينيا بأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يمكن أن تحدث الصراعات أو تطيل من أمدها، وهي لا تزال قلقة بشكل عميق إزاء الصراعات المسلحة المتعددة التي ظلت تُبتلى بها البلدان في سائر أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وتلك الصراعات تعوق التنمية وتزيد من حدة الفقر. وكل الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ستذهب سدى من دون وجود بيئة مواتية يسود فيها السلام والاستقرار داخل البلدان وفيما بينها.

وفي ذلك الصدد، تواصل كينيا الاضطلاع بدور الوسيط سعيا إلى التوصل إلى حلول للصراعات داخل المنطقة دون الإقليمية. ونناشد المجتمع الدولي دعم هذه الجهود بغية إيجاد السلام الدائم والراسخ في تلك البلدان. ولا يمكن أن نأمل في التوصل إلى تسوية نهائية لتلك الصراعات إلا من خلال المشاركة المباشرة والحوار المتواصل ودعم المجتمع الدولي.

السيد باجا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بمخاطبة الجمعية العامة في الذكرى الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو صك يشكل علامة بارزة آذنت بالاعتراف العالمي بحقوق الإنسان الأساسية. وتتضامن الفلبين مع المجتمع الدولي في هذه المناسبة، يدفعها نفس الحماس الذي دفعها حينما أيدت الإعلان في باريس قبل ٥٥ عاما.

وبرز الإعلان العالمي بدافع الرغبة في السلام بعد ويلات الحرب العالمية الثانية. واليوم، لا يزال الإعلان يرمز إلى تجسيد نفس المثل العليا للسلام والمساواة والعدالة الحقيقيين التي يواصل العالم السعي إلى تحقيقها بينما تتواصل الحروب والمعارك، بما في ذلك ضد الأنماط الجديدة من التهديدات للأمن البشري من قبيل الإرهاب والاتجار بالبشر والمخدرات والصراعات الاقتصادية والمشاكل البيئية العابرة للحدود الوطنية.

ويذكرنا هذا الاحتفال بالتزامنا بترجمة تعهدنا إلى عمل باعتماد تشريعات وطنية وخطط عمل محلية لتنفيذ صكوك حقوق الإنسان. ويثلج صدورنا أن نرى بلداننا

عديدة تحرز تقدما ملحوظا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتشكل هذه الذكرى أيضا فرصة للتفكير في مدى توعيتنا لشعوبنا بحقوق الإنسان. وهناك حاجة إلى أن نجعل احترام وحماية حقوق الإنسان يزدهران داخل كل فرد.

ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى توعية شعوبنا. ويجب العمل على التوعية بحقوق الإنسان على نحو شامل ومتواصل بوصفها عملية تستمر طوال العمر إذا أردنا أن تستفيد الأجيال المقبلة من مكاسبنا. ويشكل التقدم المحرز اليوم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما في الفضاء الحاسوبي، فرصة هائلة للنهوض بالتوعية بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نستفيد من الأنماط المتعددة لوسائط الإعلام من أجل النهوض بالوعي العام بحقوق الإنسان ونشر أهميتها وتطبيقها على الجميع في الحياة اليومية.

واليوم، نحتفل بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونود أن نكرر مجددا ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي متضامنا من أجل حماية أضعف الفئات ألا وهي النساء والأطفال والمهاجرون. وتؤيد الفلبين النهوض بحقوق المرأة واحترامها وستواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الدفع إلى الأمام بمركز النساء وفي إدماج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية من خلال برنامج عمل بيجين والمبادرات المقدمة أثناء عملية المتابعة في استعراض بكين + ٥. ويجب أن نعمل من أجل تنفيذ مبادرات تعزيز التعاون الدولي والتدابير الدولية للتصدي لجميع أنواع العنف ضد المرأة بما في ذلك الاتجار بالنساء.

وثمة حاجة لتجديد التزامنا بتوفير فرصة لكل طفل في مستقبل أفضل وبدعم اتفاقية حقوق الطفل. وفي ذلك الصدد، تؤيد الفلبين المبادرات التي من شأنها إعطاء زخم إضافي لتنفيذ نتائج الوثيقة النهائية ”عالم صالح للأطفال“، بما يتفق مع مبادئ الاتفاقية. والاتجار بالأطفال من أكثر انتهاكات حقوق الطفل خطورة إذ أنه يتسبب في ضرر نفسي للطفل وأسرته. إن الاتجار بالأطفال جريمة يجب أن تكافحها الدول. ومما يديمه التبني غير القانوني وتشغيل الأطفال والاسترقاق والدعارة.

يرحب وفدي بنفاذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وستعالج تلك الاتفاقية معاملة ورفاهة كل المهاجرين الموثقين وغير الموثقين وحقوق الإنسان الخاصة بهم. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة التعاون على ترويج وتعزيز رفاهة وكرامة العمال المهاجرين ومعالجة التحدي العالمي المتمثل في الهجرة.

وتتجاوز حقوق الإنسان كل الجوانب الفردية، وتتغلغل في روح المجتمع بكل أبعاده. ولتلك الأسباب، ترتبط قضية حقوق الإنسان ارتباطا وثيقا بمفاهيم النفس، والتنمية المجتمعية، والديمقراطية. وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان يكون غير مثمر دون الاهتمام بالتنمية والديمقراطية. ولا يمكننا أن نغض النظر عن العوائق التي تحول دون الاستمتاع الكامل بحقوق الإنسان. فما زالت تجتاح العالم حتى الآن حالات من انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى وجه أخص في البلدان التي تعاني من الفقر وفي مناطق الصراع. ويجب، بناء على ذلك، أن يكون الاتجاه الدولي لتعزيز حقوق الإنسان شاملا وعمليا.

في الختام، تمثل الذكري الخامسة والخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى العاشرة لإعلان وبرنامج عمل فيينا أيضا مناسبتين لذكرى مطامحنا المشتركة إلى الحرية والكرامة والاحترام، دون أي نوع من التمييز.

السيد فيرغني سابويا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن آخذ الكلمة، باسم البرازيل، في الوقت الذي يُعيد العالم فيه تأكيد التزامه بحقوق

الإنسان كهدف أساسي للأمم المتحدة. ويسرني أيضا، سيدي الرئيس، أن أتكلم في هذه الدورة للجمعية العامة، التي توجهونها بمهارة وكفاءة.

وأود أن أتقدم بالتهاني الحارة للحاصلين على جوائز حقوق الإنسان لهذا العام.

وأود أن أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه تحية إجلال حزينة إلى ابن بلدي وصديقي، سيرجيو فييرا دى ميلو، وإلى زملائه العديدين الذين قضوا نحبهم أو أُصيبوا في الهجوم الإرهابي الذي وقع في بغداد. وستظل حياة سيرجيو التي كرسها للسلام، وحقوق الإنسان والحماية الإنسانية دائما إلهاما لنا جميعا.

وتؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل بيرو باسم مجموعة ريو.

ولا يزال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتُمد منذ ٥٥ عاما، أهم وسيلة، بل الأساس، لتحقيق الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بالتعاون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد كانت عملية صياغة واعتماد الإعلان العالمي طفرة رئيسية، ومهمة صعبة للمواءمة بين الآراء والأفكار المنبثقة عن ثقافات وتقاليد قانونية مختلفة لإعداد مجموعة من القواعد التي يمكن أن تكون معيارا عالميا. ونحن على دراية بالعناية الفائقة التي توختها إليانور روزفلت وزملاؤها في هذا العمل، على الرغم من الصعوبات التي كانت تواجه عالما على حافة الحرب الباردة. لقد صمد الإعلان لاختبار الزمن، وفي الوقت الذي نشيد فيه بالسيدة روزفلت وبقية القائمين بعملية الصياغة، تجدر الإشارة – لأن في هذا تذكرة بالصعوبات المعاصرة – إلى إنها تركت اللجنة في حالة من خيبة الأمل إزاء الحالة السياسية المتغيرة التي عاقت لسنوات عديدة صياغة ميثاق دولي للحقوق يتضمن أحكاما قانونية ملزمة.

وقد اعتُمد إعلان وبرنامج عمل فيينا منذ عشر سنوات بتوافق الآراء بين ١٧١ بلدا. وكان كثيرون يظنون أن توافق الآراء هدف لا يمكن تحقيقه نظرا للمناخ السياسي المتوتر الذي حال دون التقدم خلال المرحلة التحضيرية. وخشي كثيرون أن تكون نتيجة المؤتمر نصا نهائيا ضعيفا – مما يمثل نكسة يمكن أن تهدد التقدم المحرز من قبل في وضع المعايير القانونية وإجراءات التنفيذ، ويمكن أن تعرض للخطر إضفاء الطابع العالمي على حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من هذه المخاوف، أدى إعلان وبرنامج عمل فيينا إلى توحيد وتعزيز المعايير القانونية، وآليات الرصد والإجراءات الواردة في الصكوك الدولية وفي قرارات لجنة حقوق الإنسان. وقد دعا إعلان وبرنامج عمل فيينا إلى اتخاذ مبادرات جديدة جريئة لتحقيق الاعتماد العالمي للمعايير القانونية، ولتعزيز الوسائل الوطنية والدولية لمكافحة انتهاكات الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.

وتعين عليَّ بصفتي رئيسا للجنة الصياغة في فيينا، أن أنهض بمهمة صعبة تتمثل في تبديد عدم الثقة فيما بين أعضاء الوفود، والتوفيق بين أولئك الذين لديهم في أغلب الأحيان مواقف متعارضة، حتى يمكننا ألا نصل إلى توافق في الآراء فحسب، ولكن أن نحقق توافقا مستشرفا للمستقبل وهادفا. وأود الآن أن أبرز بإيجاز عددا من أهم نتائج أعمالنا، على النحو الوارد في إعلان وبرنامج عمل فيينا.

أولا تعزز بوضوح الطابع العالمي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى طابعها المترابط والمتداخل الذي لا يتجزأ. وتأكَّد أنه بينما يجب أن تؤخذ في الاعتبار العوامل الوطنية، والإقليمية، والتاريخية، والثقافية، والدينية، فإن

من واجب الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، أن تعزز وأن تحمى جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إذ أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان قد أعلنا باعتبارهما من الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي.

وتم التوصل، لأول مرة، إلى توافق في الآراء بشأن الحق في التنمية الذي اعتُرف به على أنه حق عالمي غير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. وأُعلن الفرد بوصفه محور تركيز للتنمية وجرى التأكيد على أن الافتقار إلى التنمية لا يمكن أن يُتخذ ذريعة لتبرير انتهاك حقوق الإنسان. وكذلك تم التأكيد على أن التقدم الدائم في إرساء دعائم الحق في التنمية يتطلب وضع سياسات وطنية فعالة، وإقامة علاقات اقتصادية منصفة، وتهيئة بيئة اقتصادية مواتية على المستوى الدولي.

وتشمل الأحكام الهامة الأخرى في الإعلان الاعتراف بالترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، والتأكيد على أن الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي من انتهاكات حقوق الإنسان، والتأكيد على أن الحرية من التعذيب حق يجب حمايته تحت كل الظروف، بما في ذلك في أوقات الاضطرابات الداخلية أو الدولية أو الصراعات المسلحة.

وشكل التأكيد القوي على ضرورة إدماج حقوق المرأة في الإطار العام لحقوق الإنسان، فضلا عن سبل معالجة قضايا أخرى مثل حقوق الأطفال، والعنصرية، وحقوق الأقليات، والسكان الأصليين، والمجموعات الضعيفة الأخرى، تقدما جديدا ازداد التوسع فيه في المؤتمرات المتخصصة التي عقدت في السنوات اللاحقة.

وغطى إعلان وبرنامج عمل فيينا، في وثيقة واحدة، الحاجة إلى إطار شامل ومتكامل للمعايير والآليات التي يتعين أن تنهض جميع المؤسسات على الصعيدين الدولي والوطني بتنفيذها على نحو متضافر. وأسهم إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بعد مؤتمر فيينا، في تنفيذ ذلك النهج المتكامل حيث تمس الحاجة إليه في المقام الأول – داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها.

وفى المؤتمرات العالمية التي عقدت في السنوات التالية، كان يُنظر في حقوق الإنسان بالاقتران مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما حدث في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وفي إطار تلك المؤتمرات، أطلق إعلان وخطة عمل بيجين جدول أعمال بالغ الأهمية يتركز حول مفهوم أن تمكين المرأة وتحقيق المساواة يشكلان مسألة من مسائل حقوق الإنسان وشرطا من شروط العدالة الاجتماعية والتنمية.

وقد جوبهت المؤتمرات والاجتماعات المكرسة للمسائل الاقتصادية بالتحدي المتمثل في مراعاة العواقب الاجتماعية للعولمة وتحرير التجارة وسياسات التكيف وآثارها على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك النهج المنسق قبول الحق في الحصول على أدوية ذات أسعار معقولة وقادرة على مكافحة الأمراض الخطيرة والأوبئة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوصفه حقا من حقوق الحصول على رعاية صحية كافية.

وإحدى الخطوات الأخرى البالغة الأهمية لإزالة الثغرات في نظام حقوق الإنسان تمثلت في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الذي حقق طموحا طالما راود البشرية في تقديم الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى

العدالة. وينبغي تشجيع الدول على الانضمام إلى النظام الأساسي والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في عملها، ومقاومة المحاولات الرامية إلى إيجاد ثغرات في تطبيق النظام الأساسي.

ورغم تلك العلامات المشجعة، فإن الوضع العالمي الحالي يثير القلق. إذ تشغل بالنا المحاولات المستمرة الرامية إلى تفتيت وتذويب الصيغة التوافقية المتعلقة بالمبادئ والإرشادات التي بذلت جهود مضنية جمة في التوصل إليها خلال المؤتمرات العالمية.

إن المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في دوربان قبل عامين، ولو أنه يعالج مسائل ينبغي للعالم أجمع أن ينظر فيها من منظور مشترك، قد جرى خلال مجابهة سياسية وعقائدية بالغة التوتر كادت تحول دون اعتماد إعلان بتوافق الآراء. ومن وجهة نظر البرازيل، تشكل نتائج مؤتمر دوربان برنامجا قيِّما للعمل على مكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية والتعصب، وهي مسائل جوهرية بالنسبة لحقوق الإنسان وكانت مصدر إلهام للسياسات العامة الوطنية. بيد أننا نشعر بالفزع لتباطؤ عملية متابعة دوربان الجارية على مضض.

بعد أيام من اختتام مؤتمر دوربان، وقع الهجوم الإرهابي المروع في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. وعلى نحو ما يذكره إعلان فيينا، تهدف أعمال الإرهاب إلى تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية. من هنا، كان مستصوبا، في سياق أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، تسليط الأضواء بشكل أقوى على مسألة الإرهاب وضرورة التعاون على الصعيدين الدولي والقطري على قمع هذه الأعمال الشائنة ومنعها.

ولكن مما يحبط أهداف الدول الديمقراطية أن ننتقص، باسم ذلك الهدف، من الحقوق الأساسية وأن نقلل من الدور المركزي للضمانات القضائية وللقواعد المتصلة بحقوق الأشخاص المحتجزين. فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يعطي الحكومات الحق المشروع في إبطال ضمانات وإجراءات معينة بصورة مؤقتة في ظل حالات طوارئ محددة تهدد حياة الأمة. بيد أن هناك حقوقا لا يجوز تعطيلها في أي ظرف من الظروف. ومن بين هذه الحقوق غير القابلة للإلغاء حق كل إنسان في الاعتراف بإنسانيته أمام القانون وحظر التعذيب وسوء المعاملة.

إن التقدم الفعلي في حقوق الإنسان يتوقف إلى حد كبير على التحرك القطري ويتطلب، إلى جانب اهتمام الحكومات، مشاركة جميع شرائح المجتمع. وفي عالمنا المتكامل، يكتسي الاعتراف الدولي بحقوق الإنسان وتأييدها أهمية أساسية في تشجيع الحكومات والمجتمعات على إحراز تقدم في اتجاه ضمان تلك الحقوق على المستوى القطري. ولا جدال في أن المسؤولية تقع على المجتمع الدولي ككل في ضمان تحقيق نظام اجتماعي ودولي يمكن فيه بالكامل إعمال الحقوق والحريات المبينة في معايير حقوق الإنسان. وقد أضاف إعلان وبرنامج عمل فيينا مساهمتهما إلى هذا الهدف، لكنه يتعين علينا جميعا – منظمات غير حكومية وأفرادا معنيين – أن نواصل الكفاح من أجل ضمان أن تصبح حقوق الإنسان حقيقة واقعة.

السيد عكاشة (السودان): يود وفد بلادي بداية أن يتقدم بالتهنئة للفائزين بجوائز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣. كما نود أن نستذكر في هذه المناسبة السيد سرجيو دي ميلو المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي لقي حتفه في ذلك الحادث المؤسف، وهو في قمة عطائه ودفاعه عن حقوق الإنسان.

إن السودان، باعتباره جزءا من المجتمع الدولي، يؤمن إيمانا قاطعا بعالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، وبمشروعية اهتمام المجتمع الدولي بمتابعة حقوق الإنسان في أنحاء العالم كافة دون تمييز، مع التأكيد على النأي عن تسييس حقوق الإنسان، ونبذ الانتقائية وازدواجية المعايير.

يجيء احتفال المجتمع الدولي بالذكرى العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، وبالذكرى الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في وقت أحوج ما نكون فيه إلى تأكيد عالمية حقوق الإنسان، إذ أن إعلان وخطة عمل فيينا أكدا على ترابط جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة أو التصرف، وخاصة الحق في التنمية، الذي هو حق شرعي لدولنا النامية. لذلك، ينبغي إيلاء هذا الحق مزيدا من الاهتمام والدعم من جانب المجتمع الدولي، ضمانا للوفاء بالالتزامات الدولية ونداءات التعاون الدولي، ولتحقيقه.

ينبغي أن نشدد على أن المحك الحقيقي والهام في ذلك الصدد هو السعي الجاد والمخلص من جميع الدول إلى تعزيز التمتع الفعلي لمواطنيها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتأكيد على وجوب احترام التمايز الثقافي والحضاري للدول عند تناول مسائل حقوق الإنسان، دون الميل إلى الانتقاص من ثقافات بعينها أو فرض قيم ومفاهيم ثقافات أخرى.

إن ذلك من شأنه التأكيد مجددا على أن حماية حقوق الإنسان هدف نبيل تسعى الدول كافة إلى تحقيقه وإعلاء قيمته والاحتفاء به.

السيد ريكيخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد اعتمدت هذه الجمعية بالتصويت قبل خمسة وخمسين عاما، حين كان ثلثا البشرية تحت نير الاستعمار، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد غدا هذا الإعلان فيما بعد أساسا لبلورة حقوق الإنسان وتدوينها. وبالرغم من القيود العديدة التي يعانيها هذا الإعلان، فإنه شكل معلما هاما، إذ أعلن رؤية لحقوق الإنسان كانت تقدمية بالنسبة لزمنها وصيغت لضمان كرامة الإنسان والمساواة في الحقوق لجميع بني البشر. ومع ذلك، فإن الإعلان، بالنسبة للأغلبية العظمى من بلدان الجنوب التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية آنذاك، لم يستجب لمطالبها واحتياجاتها ورغباتها الأولى، وأعني تقرير المصير والتنمية، والتي بدونها لا يمكن إعمال حقوق الإنسان بالكامل. أما التقدم الكبير الذي أحرز في العقود اللاحقة فلم يتحقق إلا بعد خوض معارك طويلة ودامية.

وأصبح الإعلان رمزا مجردا للحقوق، ولم يعالج كيفية التوصل إلى الوضع المطلوب للتمتع بها وإعمالها، لأنه فصل بشكل مصطنع بين الحقوق والواجبات وتجاهل حقوق الشعوب. وهكذا تراجع التضامن، بالذات، إلا مرتبة أدنى، وهو وضع ما زال قائما حتى يومنا هذا. والواقع الدولي يثبت أننا أصبحنا اليوم أكثر بعدا من أي وقت مضى عن تمتع كل فرد بحقوق الإنسان.

وأي حقوق إنسان هذه التي نتكلم عنها عندما يموت ١٠ أطفال جوعا كل سبع ثوان، وعندما يكون هناك ٨٥٠ مليون شخص يعانون من شدة الجوع، وأكثر من ٥٠٠ مليون شخص لن يبلغوا سن الأربعين، وعندما يكون هناك ٨٧٦ مليونا من الأميين البالغين و ١١٥ مليون طفل لا يملكون سبل الالتحاق بالمدارس، ومعظمهم في البلدان النامية. وهناك عشرون في المائة من سكان العالم لا يستهلكون إلا ١ في المائة من ثروات البشرية، بينما يعيش ١,٢ بلايين شخص على أقل من دولار واحد يوميا.

وفي عام ١٩٩٣، أي بعد ٤٥ سنة من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عقدنا في فيينا مؤتمرا عالميا لحقوق الإنسان، وكان حدثا بالغ الأهمية في تطوير وتدوين حقوق الإنسان، سعينا فيه إلى تصحيح العديد من العيوب والإغفالات التي شابت الإعلان. وقد يكون أعظم إنجاز حققه المؤتمر الاعتراف بالحق في التنمية بوصفه حقا عالميا غير قابل للتصرف وجزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية.

ومن خلال إعلان وبرنامج عمل فيينا، اعترفنا أيضا بالطبيعة العالمية وغير القابلة للتجزئة والمترابطة والمتشابكة لجميع حقوق الإنسان، وبأهمية الخصائص الوطنية والإقليمية المنفردة، وتنوع التراث التاريخي والثقافي والديني والسياسي. وتم التأكيد على الطابع العالمي، مع مراعاة أهمية احترام التنوع. وفي فيينا، أطلقنا نداء مدويا بتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وأكدنا مجددا، في هذا السياق، على أهمية توخي الموضوعية وعدم الانتقائية والحيدة عند بحث قضايا حقوق الإنسان.

ونتيجة مهمة أخرى خرجنا بها من مؤتمر فيينا، كانت إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الجمعية العامة في القرار ١٤١/٤٨، وهذه مناسبة طيبة لنتذكر سيرجيو فييرا دي ميلو الذي رحل مؤخرا عن عالمنا، والذي أبلى بلاء حسنا في ذلك المنصب. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للجائزة التي منحت للسيد دي ميلو بعد وفاته، والجوائز التي قدمت لغيره من الأفراد والمنظمات هذا الصباح.

وهذه الجلسة العامة، من وجهة نظر وفد كوبا، كان حريا بها أن توفر فرصة – كما هو الحال بالنسبة لعمليات الاستعراض الأخرى التي تجري كل خمس سنوات في مؤتمرات قمة ومؤتمرات دولية مهمة أخرى – للتفكير مليا في الالتزامات القابعة في وثائق فيينا الختامية، وتقييمها ونفخ حياة جديدة فيها. ولكن هذا لم يحدث بكل أسف.

وفي رأينا أن العديد من العناصر الأساسية في برنامج عمل فيينا لم تنفذ حتى الآن. فآلية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، مثلا، وبدلا من تسهيلها وتبسيطها، أصبحت اليوم معقدة بشكل متزايد. والأسوأ من ذلك أنها بقيت متسمة بالطابع السياسي. وأداء وكالات الأمم المتحدة وآلياتها في هذا المجال أخذ يحيد يوما بعد يوم عن مبدأ التعاون بسبب التحريف الناجم عن التلاعب والانتقائية والمعايير المزدوجة والنُهج التأديبية والتفسيرات الانفرادية الأنانية لحقوق الإنسان، التي تحاول أن تفرضها مجموعة من الدول المتقدمة النمو. الأمر الذي أدى إلى احترام مجابهة ضارة خرجت عن نطاق السيطرة.

وعلى الرغم من كل ما سبق الاتفاق عليه في فيينا، فإن التعاون الدولي خلال السنوات الأخيرة في مجال حقوق الإنسان، اعتراه الوهن من جراء النُهج الانتقائية التعسفية الشبيهة بمحاكم التفتيش، والتي تمارسها بلدان قوية تستغل هذه القضية لتحقيق مآربها السياسية الخاصة. ولا تزال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل الجانب الخفي بحق في آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد تراجعت تلك الحقوق إلى مرتبة أدنى، واعتبرت غير واقعية ومجرد حلم للمستقبل، وقد شهدنا ذلك مؤخرا في سياق عمل اللجنة الثالثة.

وفي هذا الصدد، تقتضي منا الأنشطة المروجة لحقوق الإنسان أن نسارع بالتنفيذ الكامل وغير المشروط للحق في التنمية. وعلى البلدان الصناعية أن تكف عن

محاولة التشكيك في ذلك الحق ورهنه بشروط، وإعادة صياغة نطاقه ومحتوياته، بخلاف ما أعيد التأكيد عليه في إعلان فيينا، وما طالب به إعلان عام ١٩٨٦ المتعلق بالحق في التنمية. فليس من المقبول أن يجري التشكيك في جوهر تعريف هذا الحق. كما أن إعلان فيينا طلب من الدول الإحجام عن أن تعتمد، بما يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تدابير انفرادية تعوق العلاقات التجارية بين الدول، والتمتع بالحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تتضمن، على وجه الخصوص، حق كل شخص في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية. وما زال علينا أن ننفذ تدابير ملموسة وحاسمة، من خلال آليات حقوق الإنسان، لتشجيع الاستجابة لهذا الطلب.

ولكن تعزيز الأساس التشريعي الذي ينطبق على التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، لا يمكن أن يحل محل الإرادة السياسية الحقيقية المتجددة للحوار والاحترام المتبادل بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، إرادة ترتكز على مبادئ العالمية والموضوعية والحيدة وعدم الانتقائية.

وفي سياق عالم مترابط وماض في طريق العولمة، لا يمكن الاستمرار في التمسك بالنزعة الانفرادية وتفضيلها على المصالح والقيم المشتركة التي تتقاسمها البشرية. فالتضامن الإنساني لم يعد خيارا إيثاريا بل هو شرط لبقاء البشرية ذاته، وإقامة نظام اجتماعي دولي يتمتع فيه الجميع تمتعا حقيقيا بالحقوق والحريات الأساسية، ليس مجرد حق ينادي به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل إنه بالفعل شرط لا غنى عنه.

ويظل إعلان وبرنامج عمل فيينا ساريا بكل جوانبه، باعتباره وثيقة شاملة بمعنى الكلمة، يتم اعتمادها بتوافق الآراء وتحظى بأوسع مشاركة من المجتمع الدولي، من أجل تأمين التعاون الدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتحدي الأكبر الذي نواجهه اليوم بالنسبة لحقوق الإنسان هو أن ننفذها تنفيذا سريعا وكاملا وفعالا. ولن يحكم علينا التاريخ والأجيال المقبلة على أساس وثائقنا وكلماتنا، وإنما بما نفعله على أرض الواقع من أجل بناء عالم تسود فيه بحق مُثُل العدالة والإنسانية والسلام والكرمة والتضامن والمساواة.

السيد بيكاداموف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أرحب بالاحتفال في الأمم المتحدة بالذكرى الخامسة والخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويسعدني، بصفتي أمينا للمظالم، أن أرى الجمعية العامة للأمم المتحدة تكرس هذه الجلسة الخاصة للاحتفال بذكرى هذا الصك المهم لحقوق الإنسان. فالمجتمع الدولي بذلك يؤكد من جديد، ويثبت، أنه يعتبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية أولويته العليا، ويبرز أهميتها المتزايدة كقيم إنسانية.

وبما أنني أيضا أمثل في الجلسة اليوم مؤسسات حقوق الإنسان في كازاخستان، فأود أن أسلط الضوء على الدور الحاسم والملهم الذي لعبه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تطوير دولتنا.

قبل اثني عشر عاما، عندما نالت كازاخستان استقلالها السياسي شرعنا في بناء مجتمع جديد قادر على تلبية احتياجات الشعب العاجلة والاستجابة لمصالحه. وكان علينا أن نشكل دولة ترتكز على سيادة القانون بعيدا عن الإيديولوجيات، وأن ندخل على اقتصادنا إصلاحات

سوقية، ونحول مجتمعنا إلى الديمقراطية، ونقود شعبنا نحو أسلوب للحياة يتسم بالاستقلال والمسؤولية.

وفي غضون السنوات الماضية أُنجز الكثير في بلدنا. وتحولت كازاخستان إلى دولة مستقلة بكل المقاييس، وأصبحت تعمل على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، ولها برلمان فعال من مجلسين، وشهد البلد نموا مكثفا في التنمية الاقتصادية. وأدت عملية التحول الديمقراطي في كازاخستان إلى ظهور طائفة عريضة من مؤسسات المجتمع المدني، وإلى تهيئة الظروف المؤاتية لاستقلال وسائط الإعلام الجماهيري.

ومنذ الأيام الأولى لاستقلال كازاخستان، عولنا كثيرا على الوثائق الأساسية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والتي أصبحت تمثل مبادئ توجيهية حاسمة في جنودنا لإنشاء نظام اجتماعي لا يضطر فيه أي شخص إلى مواجهة التمييز، وتصان فيه كرامته. وقد اتخذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان معنى جديدا في كازاخستان. فمبادئه وفرت المضمون والمنطق اللازمين لتنمية حياتنا الجديدة. وليس من قبيل المصادفة أن تكون هذه المبادئ مكرسة في نص دستورنا.

ونحن مقتنعون بأن إدماج حقوق الإنسان يعني وضعها في صلب منظومة قيمنا، وجعلها قيمة روحية لا غنى عنها. وهذا ما اكتشفناه في الإعلان العالمي الذي يبدو لنا كتصنيف طبيعي للقيم الإنسانية.

ويكتسب الإعلان أهمية قصوى بالنسبة لمواطني بلدنا. فهو يعكس قرونا من خبرة البشرية في إقامة أكثر العلاقات عدلا بين الناس، على أساس الاعتراف بكرامة كل شخص وبحقوقه غير القابلة للتصرف. وهو تجسيد حافل بمبادئ عامة عالمية لعملية خروج الإنسان الحر إلى الحياة. وهذا يتضح جليا عندما ننظر إلى تاريخ العالم، وعندما ننظر الآن إلى تاريخ كازاخستان.

وعلى مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية، عكف بلدنا على تحرير حياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد أصبح منفتحا للاتصال بالعالم الخارجي. وتتزايد فيه يوما بعد يوم أعداد الأشخاص المسؤولين والمستقلين اقتصاديا واجتماعيا وبالنسبة لأولئك الأشخاص، يعتبر وجود دولة يحكمها القانون ولها قواعد يمكن التنبؤ بها لتنظيم المجالات السياسية والاقتصادية والعامة، مسألة حيوية لا غنى عنها.

وأخذ بلدنا ينضم، على نحو مطرد، كطرف في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وهو يأخذ تنفيذها مأخذ الجد. وقد انضممنا بالفعل إلى معظم اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي الأسبوع الماضي اتخذنا خطوة إضافية في هذا الاتجاه بتوقيعنا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكازاخستان تعمل جاهدة على الدوام لصقل تشريعاتها الوطنية، وبخاصة في مجال حقوق الإنسان وحرياته، بمواءمتها مع المعايير الدولية. ونعتبر حماية حقوق الأم والطفل أولوية من أولوياتنا. كما أن العمل جار على قدم وساق لتحسين التشريعات الانتخابية والقوانين المتعلقة بوسائط الإعلام والحكم الذاتي المحلي. ويجري حاليا تعديل التشريعات الجنائية لجعلها أكثر إنسانية، كما ننظر في إمكانية إلغاء عقوبة الإعدام، بل وربما فرضنا عليها حظرا مؤقتا إلى أن يتم ذلك ووفقا للالتزامات التي سبق التعهد بها، حولت

كازخستان نظام السجون فيها إلى هيئة مدنية، وأعني بها وزارة العدل.

ونتيجة للإصلاحات القانونية التي أجرتها كازاخستان، أمكن إرساء نظام قضائي موحد. واتخذت إجراءات لكفالة استقلال القضاة، كما أنشئ للقضاة المعينين نظام خاص بمدة ولايتهم. ونحن الآن بصدد إنشاء محاكم إدارية واقتصادية متخصصة.

ونجحت كازاخستان في تفعيل آليات لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسات العامة للدولة. وهذه الهيئات تتضمن لجنة حقوق الإنسان، ومجلس الشباب، والمجلس المعني بالعلاقات مع الرابطات الدينية، واللجنة الوطنية للأسرة والمرأة، والمجلس العام لوسائط الإعلام الجماهيري تحت رعاية رئيس البلد، وهناك أيضا محفل دائم لصياغة اقتراحات بشأن السبل الكفيلة بتعزيز التحول الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني، وهو محفل المجلس الوطني والمواطنين.

وقبل عام بالضبط، وبمساعدة هيئات الأمم المتحدة، أنشئت مؤسسة أمين المظالم الوطني، التي تؤدي عملها وفقا لمعايير دولية مثل مبادئ باريس. وحدد مكتب أمين المظالم الوطني لنفسه، كأولوية، حماية حقوق أكثر القطاعات السكانية ضعفا من الناحية الاجتماعية. وقام أمين المظالم الوطني، في عمله من أجل حماية حقوق المواطنين، بتطوير أنشطة تثقيفية، كما عمل على صقل التشريعات في هذا المجال.

وستواصل كازاخستان، في احتفالها مع المجتمع الدولي بالذكرى الخامسة والخمسين لاعتماد الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القيام بكل ما في وسعها لدعم عمل المنظمة في سبيل تنفيذ المبادئ السامية لهذه الوثيقة الأساسية لحقوق الإنسان.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): نجتمع اليوم للاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولنقدم اعترافا جديدا وإشادة متجددة بالدور والمغزى المحوريين للإعلان العالمي، في الجهد العالمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الشعوب.

ونحتفل اليوم أيضاً بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا بتوافق الآراء باعتباره نتيجة أساسية منبثقة عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. والتهليل بالإجماع للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يُعزى إلى النجاح الملحوظ الذي أحرزه في تدوين مجموعة أساسية من القيم التي يتفق المجتمع الدولي برمته على قبولها بوصفها معايير إنجاز مرجعية مشتركة. ونجاح الإعلان في تجاوز التقاليد والتوجهات الدينية والثقافية والسياسية لتوحيد الشعوب والدول كان نصرا هاما بالتأكيد. ورغم أوجه الاختلاف، فإن هذا الجانب المشترك هو المصدر الحقيقي لقيمة الإعلان وقوته الخالدة، وذلك المنظور هو الذي يمثل جوهر الاعتراف بحقوق الإنسان على كل مستويات المجتمع.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية عن الحفاظ على المكانة التي تبوأها ذلك الإعلان في الساحة الدولية بعد جهد جهيد. وبالنظر إلى طبيعة حقوق الإنسان التي لا تقبل التجزئة – الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – لا بد من تعزيز أواصر التعاون على كل المستويات توطئة لتحقيق المزيد من الإنجازات الملموسة.

وفي ضوء ذلك، فإن النهج المتبعة لاعتبارات وطنية في الأساس، مثل تلك القائمة على أوجه الاختلاف الجغرافي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، تشكل تحدياً خاصاً

للتعاون والتقدم الدوليين في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يعتقد وفدي أننا إذ نرفع أصواتنا على نحو متزايد – وعن حق – دفاعاً عن فرادى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبقي قيد نظره محنة الملايين من البشر الذين تزدحم بهم البلدان النامية ولا يزال الحق في التنمية حلماً لم يتحقق بالنسبة لهم.

وخلال العقد الماضي، شهدنا العديد من التطورات التي كانت اختباراً لمفاهيمنا التي نعزها للحقوق العالمية للإنسان. وتجبرنا تلك التطورات الآن على تقييم تقدمنا المشترك في توسيع نطاق حقوق الإنسان مع الاستجابة للتحديات الجسيمة في نفس الوقت.

إن التوتر المبالغ فيه بين السعي إلى إقامة عالم أكثر أمناً وأماناً وتوسيع دائرة التمتع بالحرية قد شغل بالضرورة حيزا كبيراً من اهتمامنا وطاقاتنا. فالإرهاب الذي اتسع نطاقه بصورة لم يسبق لها مثيل، قد ترك أثراً لا يمحى في الوعي العالمي. وفي ذلك السياق، يمكن لويلات التخلف والفقر والمرض، بما في ذلك وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – الذي يعرقل التقدم العالمي في مجال حقوق الإنسان بنفس الدرجة – أن تنزل إلى درجة أدنى من الاهتمام. لذلك، فمن الأهمية بمكان أن نسعى إلى إيجاد حلول تستهدف تلك الأبعاد المترابطة، بينما تسمح بتحقيق تقدم مطرد على كل الجبهات.

ورغم ذلك الواقع القائم، لمسنا عدة بوادر مشجعة في الأوقات الأخيرة. ففي مؤتمر قمة الألفية، تمت بلورة التعهدات بدفع عجلة التنمية العالمية في شكل الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن توافق آراء مونتيري، الذي أعقب ذلك، كان خطوة هامة إلى الأمام في إطار الجهد العالمي لحشد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها والعمل على إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر إنصافاً. وتلك التطورات تكمل الجهود والمكاسب المترتبة على أكثر من خمسة عقود من التعاون المستمر للمجتمع الدولي في إطار الإعلان العالمي، وينبغي لها أن تعطي زخما جديداً لتلك الجهود.

وإذ نحتفل بيوم حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣، فإننا نقف عند مرحلة تمثل أملا متجددا. فبإمكاننا أن نحقق جماعيا تقدماً جوهرياً أكثر مما تحقق حتى يومنا هذا. ويجب ألا يخبو ذلك الأمل جراء أي مراوغة أو مماطلة في وجه التحديات الجسيمة التي تنتظرنا. وفي هذا الصدد، دلل إعلان وبرنامج عمل فيينا على أنه صك مفيد وينبغي أن يستمر في توفير الإطار للقيام بعمل متضافر أقوى على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

ولإيجاد ضمان أفضل لتحقيق أهدافنا المشتركة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومطامحنا المشتركة إلى التنمية العادلة والمستدامة، كان وفدي قد دعا في السابق إلى ضرورة إقامة نظام إنساني عالمي جديد. وينبغي أن يقوم هذا النظام على نهج الشراكة الذي يوفر للمجتمع الدولي الأساس والدافع والآليات لإشراب التزامنا المعلن بالتنمية العزم السياسي المطلوب، وشفعه بخطوات ملموسة لضمان بلوغ الأهداف التي نتفق عليها عالمياً.

وتولي غيانا أولوية قصوى للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وحكومة بلدي تعتبر أن تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان للمواطنين كافة جزءاً لا يتجزأ من تنميتنا الشاملة. ومن خلال الجهود الجماعية للحكومة وأحزاب المعارضة وممثلي المجتمع المدني – وبدعم من المجتمع الدولي – حققنا تقدما ملحوظاً في توسيع نظام الحقوق والحريات في بلدي وتعزيز الآليات

التي يستعان بها على حماية تلك الحقوق. وتم تعزيز الإطار القانوني والاجتماعي للقضاء على التمييز على أساس الأصل العرقي، مثلما تم تعزيز حقوق المرأة والطفل والسكان الأصليين. وذلك الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان قد حدا غيانا على التصديق على الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان و تصميمنا على الوفاء بالالتزامات المنبثقة عنها.

إن يوماً واحداً في حياة الأمم المتحدة وعملها يبدو غير كاف البتة لإيلاء الاهتمام والتركيز اللازمين للعمل الضخم المتمثل في النهوض بحقوق الإنسان عالمياً بالصورة التي يستحقها. ولكن، كما أكد العمل الإبداعي الذي جسده إصدار الإعلان العالمي قبل خمسة وخمسين عاماً، يمكن للأعمال البسيطة أن تكون نقطة انطلاق لتحركات قوية للتغيير والتحسين.

إن الفائزين بجوائز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذا العام إنما يجسدون، من خلال عملهم بكل وسيلة للنهوض بحقوق الإنسان، الأثر الذي يمكن أن تحدثه المبادرات البسيطة. ومن شأن تلك المبادرات والإنجازات أن توسع أفق الأمل في المستقبل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة بالنيابة عن وفد غيانا لأتقدم بالتهنئة إلى الفائزين بتلك الجوائز، مؤكداً على التزامنا بهدف تمتع المجتمع العالمي بحقوق الإنسان كافة وفي أقرب وقت. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أثني على العمل الذي قام به الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي انتهى عمله في خدمة الإنسانية بشكل مأساوي وسابق لأوانه في العراق، ولكن ذكراه لن تغيب عن أذهاننا لتفانيه والقدوة التي يمثلها.

وإذ نحتفل بيوم حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣، أناشدكم إزكاء شعلة التفاهم والتعاون والسعي الحميد، وهي السمات البارزة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي تطبيقه. وعندئذ، يمكننا أن نعجل تحقيق الأمل في كفالة تمتع سائر الأسرة الإنسانية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.